دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر

An analytical study of the impact of the informal economy on the formal economy in Algeria

الوالي فاطمة*

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر

Loualifatima3@yahoo.com

بنشلاط مصطفى

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر

benchellate@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/18 تاريخ القبول للنشر:2022/04/30 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

يقصد بالاقتصاد غير الرسميالاقتصاد الذى لا يدخل ضمن الناتج الإجمالي للدولة وهوظاهرة عالمية تعانى منها الكثير من الدول على اختلاف سياساتها ودرجة تقدمها الاقتصادي، نشط العديد من الافراد في هذا الاقتصاد في ظل تفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة والفقر، رغم آثاره السلبية التى تؤثر على بناء السياسات الاقتصادية الكلية نتيجة غياب إحصائيات وعجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة غياب حركة الأموال غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الرسمي .

وفى هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جدور وواقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ورصد تطوره، والتعرف على خصائصه، وأسباب انتشاره، حيث تبين من خلال هذه الدراسة ان الجزائر حاولت دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن وجوده.

الكلمات المفتاحية: بطالة، فساد، الفقر ، اقتصاد غير رسمي، اقتصاد رسمي.

تصنيف JEL: E 17، O 26.

Abstract:

The informal economy means the economy that is not included in the state's gross product, and it is a global phenomenon that many countries suffer from, despite their different policies and the degree of their economic progress. Macroeconomic policies as a result of the absence of statistics, the state's general budget deficit as a result of tax evasion, and the ineffectiveness of monetary policy as a result of the absence of the movement of informal funds circulating in the formal economy.

In this context, this study aims to shed light on the role and reality of the informal economy in Algeria, monitor its development, identify its characteristics, and the reasons for its spread. his presence.

Keywords: Unemployment, corruption, poverty, informal economy, formal economy,

Jel Classification Codes:E 17، O 26.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع غير الرسمي من المواضيع التي كثر الحديث عنها، لأنه أصبح يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العالم، إلا أن هذا الموضوع يحمل الكثير من الجدل لأنه لا ينفصل عن الاقتصاد الرسمي وتؤكد آخر تقديرات للبنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج الداخلي الخام، وثلثي الوظائف في الدول النامية.

لذلك نجد أن هذه الظاهرة أصبحت تشغل الحكومات والمختصين نظرا لتأثيرها على الثروة والقيمة المضافة في اقتصاديات دول العالم.

يحتل هذا القطاع موقعا هاما في اقتصاديات الدول النامية، إذ يظهر ذلك في تقديرات منظمة العمل الدولية حيث أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم يعادل 300 مليون شخص، وتتفاوت هاته النسب من دولة إلى أخرى تبعا لعوامل متعددة، كالداخلون الجدد لسوق العمل، وعدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير مناصب شغل لاستيعاب البطالين، وعوامل أخرى.

ويعد (1977) Gutmann أول من لفت الانتباه إلى هذه ظاهرة الاقتصاد غير رسمي عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy ، والذى أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج المحلي ليست بهذا القدر الهين الذى يمكن معه إهمالها ، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التى طرحهاGutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات غير الرسمية فى دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات أن هذا الاقتصاد كما ادعى Gutmann بلغ نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادىفى كل من دول العالم، بل وأنها فى بعض الحالات تنموبمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية، ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام فى الكثير من دول العالم، خصوصا المتقدم منها، بحجم ومستوى نموأنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

أما الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فمع تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي وما رافقها من نموفي الأسواق غير الرسمية نتيجة للإصلاحات المرافقة لهذه السياسة، ما جعل الحكومة تغير نظرتها للاقتصاد غير الرسمي، أين أدركت أن هذا الاقتصاد أصبح الملجأ الأخير للأفراد والمؤسسات، خاصة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة والفقر وخوصصة المؤسسات للعمل وتحصيل المداخيل لرفع المستوى المعيشي من جهة، وللهروب من الاقتصاد الرسمي المثقل بالإجراءات والأعباء من جهة أخرى.

وتعود جذور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى فترة السبعينيات نظرا للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهذا الاقتصاد لم ينشأ صدفة بل نتاج مجموعة من العوامل والتغيرات أفرزتها المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1.1. اشكالية الدراسة: ما تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة: التعرف على جذور الاقتصاد غير الرسمي الذي يساهم في التخفيف من حدة البطالين والفقراء في ظل غياب الحلول التي تساعد تحسين حالتهم الاجتماعية أو عدم كفاية هذه الحلول، وهذا ما يدفعهم إلى إيجاد الحلول بأنفسهم لتحسين مستواهم المعيشي عن طريق خلق فرص عمل خارج الاقتصاد الرسمي والعمل بالاقتصاد غير الرسمي.

3.1. أهداف الدراسة: إن الغرض من تناولنا لهذه تسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحديد حجمه أسبابه تطوره في الجزائر.

4.1. منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف اخترنا المنهج الوصفي وهومنهج مناسب لتوصيف الظواهر الاقتصادية وتحليلها، من خلال استخدامه في تقديم مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي (التعريف، التطور والأسباب، الاثار) والمنهج التحليلي المناسب لتحليل الأرقام وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

5.1. تقسيم الدراسة:

- ❖ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ❖ جذور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره في الجزائر؛
- ❖ تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر؛
- ❖ الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؛
- ❖ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؛

2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر" كيت هيرت" الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي وكان ذلك سنة 1971 أي قبل أن يتم إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل، والذي تم الإطلاق فيه بشكل رسمي تسمية الاقتصاد غير الرسمي أين استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه.

- ❖ " الاقتصاد غير الرسمي وهوالاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه" وهو تعريف الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الإحصائية.
- ❖ " الاقتصاد غير الرسمي هوالاقتصاد المخفي والخارج عن كل إطار قانوني" وهوالاقتصاد غير الرسمي من الناحية القانونية.
- ❖ " الاقتصاد غير الرسمي هومجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات النقائص التي توجد في الاقتصاد الرسمي" وهو مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الاجتماعية الاقتصادية.

وهناك تعدد للتعاريف والمسميات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، ويمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسميته إلى ثلاث أنواع (معراجي 2007، الصفحة 64):

- ❖ بمفهوم السرية: تم استخدام العديد من المصطلحات للتعبير على سرية هذه الظاهرة، أهمها: الاقتصاد التحتي- الاقتصاد الأسود- الاقتصاد الخفي- الاقتصاد السري- الاقتصاد غير الرسمي.
- ❖ بمفهوم اللانظامية: أبرز المصطلحات المستخدمة للتعبير على هذه الظاهرة هي الاقتصاد اللانظامي، والاقتصاد غير المرصود، والاقتصاد غير المنظم، استخدمت هذه المصطلحات للدلالة على القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني.
- ❖ بعلاقته بالاقتصاد الوطني: يستخدم مصطلح الاقتصاد الموازي، اقتصاد الظلي للتعبير على هذه الظاهرة لأنها نتيجة رد فعل السياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

يعرفه smith philip على أنه: " إنتاج السلع والخدمات والقائم على أساس سوق سوداء، سواء كان إنتاجا مشروعا أوغير مشروعا، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي". (الشرقاوي 2006، الصفحة 15)

أما مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة فيعرفه على أنه : " مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية والتي يقع على عاتقها وضع مقاييس الدخل الوطني والناتج الوطني" (وليم 2005، الصفحة 15).

كما تعرفه منظمة العمل الدولية: " على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أوالذين لا يستفيدون من حماية الدولة، وبالتالي فهويتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية، وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة في التشريع الوطني" (بودلال 2014، الصفحة 71)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نحدد مفهوم مختصر للاقتصاد غير الرسمي على أنه هوذلك القطاع الذي يضم كافة الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات يتولد عنها دخلا ناتج عن مناصب الشغل المتولدة عن هذه الأنشطة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الوطني بسبب:

- التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة.
- هذه الأنشطة تعد مخالفة للقانون السائد في البلد الذي توجد فيه.

❖ صندوق النقد الدولي: يعرفه على أنه: " يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أوالاقتصاد غير الرسمي أوالاقتصاد الموازي، وهولا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتأتية من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية" (أنستي 2002، الصفحة 2).

3. جذور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره في الجزائر:

تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي منذ أن ظهر بدأ ينمونتيجة استمرار الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة حجمه، ويمكن تحديد المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي، بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فيما يلي:

1.3. المرحلة من 1962 – 1979:

لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات، وتتمثل ملامح الاقتصاد غير الرسمي في:

لقد ركزت المخططات التنموية على النهوض بالقطاع الصناعي من خلال مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي نتج عنها خلق مناصب شغل أدت إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد ، و زيادة النموالديمغرافي ، وبالتالي تضاعف الاستهلاك الإجمالي للسلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي ، وكنتيجة لذلك ظهرت ندرة المنتجات وهذا ما دفع بالعديد إلى تطوير المضاربة والبيع في الخفاء الأمر يعتبر من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

بالإضافة إلى أنه في هذه المرحلة كانت المحروقات مصدراللعملة الصعبة، وعرفت ارتفاع المديونية (هني 1999، الصفحة 74)، التي أدت إلى ندرة العملة الأجنبية، ونظرالحاجة الدولة إليها لتلبية احتياجات الاقتصاد، دفعها إلى فرض رقابة صارمة على الصرف، كنتيجة لعجز البنك المركزي على تغطية الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي دفع ذلك إلى تشجيع مالكي العملات الأجنبية إلى بيعها في السوق الموازي.

كما أن إهمال الدولة للقطاع الفلاحي في برامج المخططات التنموية دفع بالأفراد إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل ، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن الهجرة، وارتفاع معدل نمو السكان، فأدى ذلك إلى توجه الأفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

2.3. المرحلة الثانية (1980-1989)

تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي، ولقد تم تنفيذ مخططين تنمويين، الخماسي الأول والثاني،لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية للتخلص من البيروقراطية التي عرقلت أنشطة المؤسسات بسبب حجمها الكبير ، ومع منتصف الثمانينات أين واجهت الجزائر أزمة انخفاض أسعار البترول، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة جديدة في تسيير الاقتصاد تتماشى مع المعطيات الجديدة، حيث تبنت سياسة التقشف، بسبب انخفاض إيرادات الدولة.

فتأثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالسياسة المنتهجة، حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات وفشل هذه المؤسسات في أداء مهامها وانخفاض في إنتاجيتها، وترتب عن ذلك:

- ارتفاع أسعار المواد الأساسية، واختفاء بعض المواد من الأسواق ، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.
- زيادة عبء المديونية بسبب انخفاض مداخيل البترول، مما أدى إلى انخفاض العملة الأجنبية.

وكنتيجة لما سبق، ظهر الاقتصاد غير الرسمي عن طريق ظهور السوق السوداء التي توفر المواد الأساسية والمنتجات الأخرى، وسوق السوداء.

كما ظهر الاقتصاد غير الرسمي في شكل بعض الأنشطة كوحدات للحرف ذات حجم عائلي التي سمح بوجودها بناء على الميثاق الوطني.

وكان النشطاء في القطاع غير الرسمي من فئة الأطفال والعمال في البيوت وفي البناء، والأشخاص فوق سن التقاعد والأشخاص المعوقين.

وبذلك فإن فترة الثمانينات تميزت بتنامي الاقتصاد غير الرسمي نظرا للاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

3.3.المرحلة الثالثة (1990-1997).

إن الأوضاع في هذه المرحلة هي نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، وما نتج عنها من اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد، ولإعادة التوازنات، قامت الحكومة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية، من خلال تنفيذ برامج الاستقرار وبرنامج التعديل الهيكلي، للتوجه نحواقتصاد السوق، والتخلي عن الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله.

وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ظهر من خلال:

- تخفيض الدينار الجزائري وتحرير الأسعار بغرض فتح المجال أمام قوى العرض والطلب في سوقي الصرف والسلع والخدمات؛
- تحرير التجارة الخارجية، وحل وخوصصة القطاع العام لتحقيق النجاعة في إدارة المؤسسات؛
- تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية، وزيادة إيرادات الدولة عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات وتوسيع الوعاء الضريبي.
- كما عرفت هذه المرحلة اللا استقرار الأمني الذي ضرب الجزائر في التسعينات و استمر عقدا من الزمن ، أين ركزت الدولة على الجانب السياسي كشرط أساسي لقيام الاقتصاد وعمله.

ساهمت العوامل السابقة في تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج المترتبة عن السياسات المتبعة من طرف الدولة حيث تم:

- ❖ تحرير الأسعار ، حيث أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات مع عدم حدوث زيادة في الأجور، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي، وهذا ما دفع بالأفراد إلى التوجه نحوالاقتصاد غير الرسمي للعمل من أجل الحصول على دخل.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية، حيث أدى إلى تطور عمليات التهريب خاصة السلع غير شرعية (كتوشى 2006).
- ❖ خوصصة المؤسسات العمومية، وأدت إلى تسريح عدد كبير من العمال، ومع تزايد معدلات النمو الديمغرافي .

هذه العوامل أدت إلى :

- ❖ ارتفاع معدلات البطالة ، وهذا ما دفع بالأفراد للبحث عن الرزق من خلال التوجه إلى العمل بمنظمات إجرامية؛
- ❖ زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق توسيع الأوعية الضريبية، وهذا ما أدى إلى التهرب الضريبي من خلال العمل في أنشطة غير رسمية تهرب من كبر أعباء العمل في القطاع الرسمي، وزيادة الدخل الحقيقي (زعلاني 2011، الصفحة 200)؛
- ❖ العشرية السوداء، واهتمام الدولة بالجانب الأمني أدى إلى غياب الرقابة الحكومية، مما فسح المجال أمام المنظمات الإجرامية لتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية.

4.3. المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد 1998

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة عودة التوازنات الاقتصادية وتحسن الأوضاع بعد الاختلال الكبير التي عرفها خاصة بعد حدوث أزمة البترول وما رافقها من سلبيات، وتميزت بـ :

- ❖ تحسن مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث عادت التوازنات المالية بعد ارتفاع أسعار البترول؛
- ❖ زيادة معدلات النموالاقتصادي، وانخفاض معدلات البطالة؛
- ❖ مراجعة نظام الأجور، وانخفاض معدل التضخم مما أدى إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد؛
- ❖ كما تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا.

ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول ما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي وهي:

- ❖ لجأت الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية ، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرالزيادة أعبائها.
- ❖ قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي، وتحسين وضعية المؤسسات بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فأدت هذه السياسات إلى خلق بيئة ملائمة لنموتطور الاقتصاد غير الرسمي:

- للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بتحرير المبادلات التجارية مما زاد في حجم تدفق السلع الأجنبية التي أصبحت تنافس المنتوج المحلي الذي يفتقر إلى الجودة، الأمر الذي دفع بالمنتجين إلى دفع منتجاتهم للتداول في الأسواق غير الرسمية لتصريفها، في الأسواق الفوضوية والأسبوعية.
- انتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات وإدارات الدولة الذي ساعد في انتشارالاقتصاد الموازي.

- الاهتمام بالقطاع السياحي دفع بالحكومة إلى توجيه مبالغ ضخمة لهذا القطاع لجلب السواح، ما دفع بالأشخاص بالتوجه إلى الأسواق غير الرسمية لتبديل العملات الأجنبية، وهذا ما شجع على انتشار العمل في سوق الصرف الموازي.
- ضعف الكفاءة والفعالية والمصداقية لدى المصالح والأجهزة الإدارية والجبائية، سواء من حيث الطاقات البشرية والوسائل أوالإمكانات بسبب ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي يعتبر كنتيجة وسبب لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في نفس الوقت.

4. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر:

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي من خلال المستويات التي يتواجد بها، ويمكن حصر مستويات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في ثلاثة أسواق:

- ❖ سوق السلع والخدمات؛
- ❖ سوق الصرف؛
- ❖ سوق العمل.

1.4. القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، إذ تطور منذ الاستقلال، وفي أعقاب الاقتصاد المخطط وكذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية ،في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينات والتسعينات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهوما انعكس سلبا على نموالظاهرة في البلد، ومن بين القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

- ❖ **قطاع التجارة :** يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية وفي بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدودة في اليوم، ولهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد ، وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات أقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) ، كما تمارس في أسواق سوداء (حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب) ومن بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية .
- ❖ **قطاع البناء والأشغال العمومية:** لعب هذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينات وخلال فترة التسعينات وهذا بعد غلق وخوصصة بعض المؤسسات العمومية، وكذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد ما فتح المجال أمام الورشات المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة ، وفي هذا الإطار تم تمييز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا القطاع:

- ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).
- ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أوعمال متقاعدين ذووخبرة في قطاع البناء.

- إضافة إلى ذلك فمن أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هوتعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء ، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا.

❖ **سوق السلع والخدمات:** تشير الدراسات التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر إلى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي، ولقد مس هذا الاقتصاد سوق السلع والخدمات، إذ يعتبر السوق المفضل للكثيرين سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي أومن أجل الحصول على احتياجاتهم من هذا السوق، ويعود السبب في ذلك إلى ندرة السلع والخدمات في الاقتصاد الرسمي، وانخفاض الأسعار فيها.

وتتنوع الأنشطة المقدمة في هذه الأسواق، ولكنها في الغالب تتشكل من الباعة المتجولين الذين يحتلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، وهي أنشطة تخلق فرص عمل و دخولا للأشخاص العاملين بها .

ولا تشمل السوق غير الرسمية على الباعة المتجولين فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بالتزاماتها الضريبية، بل تتهرب منها من خلال عدم التصريح بهذه الأنشطة ويعود السبب إلى ارتفاع تكاليف التصريح أوتسجيل الأنشطة قانونيا (باسط 2007، الصفحة 82) مقارنة بتكاليف دخول العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

تتمثل أسواق السلع والخدمات في الجزائر في:

- مؤسسات عائلية حرفية، ومؤسسات عائلية خاصة.
- التهريب، حيث عرفته الجزائر من خلال جماعات تمثل شبكات متخصصة في تحقيق الربح السريع لتجنب الإجراءات والقوانين التي تفرضها الدولة في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي، والأشخاص الذين يمارسون التجارة غير الشرعية، وما ساعدهم على هذه الأنشطة شساعة المساحة ونقص التغطية من طرف الجهات الحكومية.

2.4. الاقتصاد غير الرسمي وسوق العمل:

بدأ ظهور العمل غير الرسمي في الجزائر مع بداية الأزمة التي تزامنت مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول، ولكن هذه الظاهرة كانت موجودة قبل هذه الأزمة ولكنها لم تحظى بالدراسة.

ويمثل العمل غير الرسمي مجموعة من الأنشطة التي تمارس في الاقتصاد غير الرسمي، ولقد عرف العمل غير الرسمي وفق البنك العالمي من خلال ثلاثة عناصر:

❖ عدم التسجيل والتصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أوأرباب العمل.

❖ عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.

❖ حجم وطبيعة نشاط المؤسسة بالنسبة للتجار ، حيث يعتبر التاجر غير الرسمي إذا كان لا يملك سجلا تجاريا أورخصة تجارية تسمح له بممارسة نشاطه.

3.4. أصناف العاملين في الاقتصاد غير الرسمي:

لقد قام الديوان الوطني للإحصاء بدراسة ميدانية شملت اليد العاملة والديموغرافيا، وخلصت الدراسة إلى تحديد الفئات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي:

❖ الأشخاص المصرحين بالبطالة ولكنهم يقومون ببعض الأنشطة؛

- ❖ العاملين بالبيوت؛
- ❖ المساعدات العائلية والجوارية؛
- ❖ ربات البيوت غير العاملات وغيربطالات ويصرحن بأنهن يحصلن على عوائد؛
- ❖ العمال بالمؤسسات غير المؤمنة.

وهناك فئات أخرى تعمل بشكل رسمي مثل الفئة المتمدرسة والمتسربون من المدارس، هذه الفئة التي خرجت من المنظومة التربوية تمثل جزءا هاما من التشغيل غير الرسمي.

بالاضافة إلى خريجي التكوين المهني والتعليم العالي الذين يصبح إدماجهم ضمن العمل أمرا صعبا لقلة فرص العمل، فيتوجه عدد كبير منهم للعمل بالقطاع غير الرسمي.

والبطالة تعتبر من الأسباب الأساسية في التوجه نحوالعمل غير الرسمي، لذلك سنحاول إلقاء الضوء على تطور البطالة في الجزائر وظهور العمل غير الرسمي.

- ❖ **تطور البطالة وظهور العمل غير الرسمي غي الجزائر:**

تطورت معدلات البطالة في الجزائر ، فاختلفت تركيبة البطالين باختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، فكانت غداة الاستقلال ما يقارب 34% ومع انتهاج الجزائر لسياسات استثمارية ترجمت بتنفيذ المخططات التنموية، انخفضت البطالة إلى 17% سنة 1984 ليتغير اتجاهها مرة أخرى في سنوات التسعينات ليصل إلى أكثر من 28% سنة 1998.

ويرجع السبب في ذلك إلى تدني وتيرة النموفي خلق مناصب العمل الجديدة مقارنة بارتفاع طلبات العمل لمختلف شرائح الفئة النشطة من جهة، والاضطرابات الأمنية التي ضربت الجزائر في فترة التسعينات واستمرت عشرية من الزمن مما أدت إلى ضعف الحافز نحوالاستثمار بسبب العامل الأمني.

وما يفسر ذلك هواعتماد الجزائر على السياسات الاستثمارية التي تخلق مناصب الشغل دون اللجوء إلى سياسة تشغيلية، ولكن مع انخفاض أسعار البترول أدى إلى تدني الإيرادات الحكومية مما أثر سلبا على سياسات الاستثمار المتبعة وهوما ضرب بعمق سوق العمل منذ سنة 1986.

ولمعالجة الاختلالات والأوضاع، لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية وضعها عن طريق الاستدانة لتموين نظامها الإنتاجي، فارتفعت المديونية واشتدت الأوضاع تأزما بسبب الأعباء الناتجة عن خدمة الديون، وبالتالي أصبحت المديونية من أهم العراقيل التي تقف أمام مسار التنمية في الجزائر، فانخفض معدل النمومن 4,6% سنة 1985 إلى 2,9% سنة 1988.

فدخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات هدفها التخلي عن الاقتصاد الموجه الذي أثبتت فشله في إدارة الاقتصاد الجزائري والتوجه نحواقتصاد السوق، كما فرضتها المؤسسات الدولية مع سنة 1990، وكنتائج لتلك البرامج ارتفعت البطالة.

ومع فترة أواخر التسعينات اعتمدت الحكومة الجزائرية الجديدة على وضع سياسة أساسية لإعادة الأوضاع المتدهورة إلى التوازن، حيث قامت بتطبيق مجموعة من الاصطلاحات والبرامج التي خصصت لها مبالغ ضخمة، مستفيدة في ذلك من الارتفاعات التي عرفتها أسعار البترول، ونتج عن هذه البرامج انخفاض في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9% سنة 2014، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض المديونية وارتفاع احتياطي الصرف.

ويمكن توضيح تطورات معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : تطور معدل البطالة في الجزائر (1985-2014)

السنة	1985	1999	1993	1995	2006	2008	2009	2012	2014
معدل البطالة%	9.7	9.7	3.2	8.1	2.3	1.3	1.3	0.2	10

المصدر : نشرات الديوان الوطني للإحصاء، 2014.

4.4. مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التشغيل:

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة، ويمكن توضيح مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل من خلال الجدول:

الجدول رقم 2 : تطور التشغيل الرسمي وغير رسمي في الجزائر(1992-2003).

الوحدة (الآف)

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4286	4684	5162	6027
التشغيل غير الرسمي	688	1131	911	1249
اجمالي التشغيل	4974	5815	6073	7276
حصة التشغيل غير الرسمي / إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2004)، الاقتصاد الموازي أوهام وحقائق ، ،ص 90.

أما في الفترة 2004-2007 فقد تطور حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي ، وبدأ يأخذ منحنى تصاعدي حيث وصل إلى 27% سنة 2007 بعدما كان 20,2% سنة 2000.

الجدول رقم 3:تطور التشغيل غير الرسمي من إجمالي العمالة المشغلة (2000-2007)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العمالة في القطاع غير الرسمي /إجمالي التشغيل (%)	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27

المصدر : علي بودلال (2014)، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010) ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، ص 21.

5.4. جهود الحكومة في مجال تحسين التشغيل:

وفي ظل تعامل الدولة مع القطاع غير الرسمي اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات للوقوف أمام انتشار التشغيل غير الرسمي من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى إيجاد حلول للبطالة جزئية لأنها من أهم الأسباب المؤدية إلى العمل بالقطاع غير الرسمي، ويمكن ذكر الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال تحسين التشغيل في:

- **إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل:** متمثلة في الديوان الوطني لليد العاملة الذي بدأ عمله سنة 1972 والذي كانت مهمته في البداية مراقبة اليد العاملة المهاجرة للخارج، ثم أوكلت له مهمة تسطير برامج استثمارية تمتص اليد العاملة للحد من الهجرة الخارجية.
- **الوكالة الوطنية للتشغيل:** أنشأت سنة 1990 تختص بتنظيم سوق العمل وتتعامل مع فئة البطالين الباحثين عن العمل وأصحاب المؤسسات العامة والخاصة طالبي العمل.
- **مديرية التشغيل:** أنشأت سنة 2002 وتوجد على مستوى كل الولايات وتقوم بتنظيم مصالح التشغيل وتقوم بثلاث وظائف:
  - برنامج التشغيل للمنفعة المحلية: موجه للشباب العطل بدون تأهيل أومؤهلاتهم ضعيفة ، وأعمارهم (19-30) سنة

- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: شرع في تطبيقه سنة 1997، ويهدف إلى خلق مناصب عمل مؤقتة بشكل كثيف وفي وقت سريع للشباب البطالين عديمي المؤهلات في المناطق النائية والمحرومة.
- برنامج عقود ما قبل التشغيل: موجه لإدماج الشباب في العمل ذوي الشهادات، وشرع في تنفيذه سنة 1998، ويسمح لأصحاب الشهادات الجامعية من اكتساب خبرة مهنية تسهل لهم العمل لاحقا، والعمل يكون في مؤسسات خاصة أوعامة مقابل أجور تدفعها الدولة مدة سنتين.

كما قامت الدولة بإنشاء هيئات تعمل على ضمان السير الجيد لسياسات التشغيل المطبقة وأهمها:

❖ **وكالة التنمية الاجتماعية:** تم إنشاؤها سنة 1996، وأهم برامجها هي:

- برنامج مخصص للفئات العاجزة عن العمل وهم المسنون، المعوقون، أصحاب الأمراض المزمنة، النساء المتكفلات بالأبناء أقل من 18 سنة ، وتم تطبيق البرنامج منذ سنة 1997.
- وتسمى بالمنحة الجزافية للتضامن، بالإضافة إلى التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حيث تسيره وكالة التنمية الاجتماعية وطبق سنة 1997 وهوبرنامج موجه للفئات المحرومة النشيطة والقادرة على العمل، ويستفيد من البرنامج الأفراد والأسر عديمي الدخل بشرط أن المستفيد يكون شخص واحد.
- التنمية التعاونية : ويهتم البرنامج بالبطالين القاطنين بالمناطق المحرومة لرفع مستواهم المعيشي.

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تم إنشاؤها سنة 1996، وبرنامج الوكالة موجه للشباب البطال أعمارهم 19-35 سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة ، ويمول كل النشاطات الإنتاج والخدمات ماعدا التجارية (مولاي 2012، الصفحة 54) .

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** تم إنشاؤها سنة 2001 بهدف ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف إنعاش سوق العمل وذلك من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة للاستثمار وتسهيل مهام المستثمرين، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا ومتابعة المستثمرين منذ البداية وحتى أثناء إنجاز المشاريع.

❖ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** انشأ سنة 2004 كمؤسسة للضمان الاجتماعي، والهدف منها هوإعادة إدماج العمال المسرحين من عملهم، واستحداث مناصب عمل ضمن نشاطات البطالين من أصحاب المشاريع ، وتتراوح أعمارهم 15-50 سنة، ودفع تأمينات للبطالين.

❖ **جهاز المساعدة على الإدماج المهني**(عايب 2011، الصفحة 08): ويتضمن عقود إدماج حاملي الشهادات ، عقود الإدماج المهني وعقود التكوين والإدماج.

5. الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

هناك مجموعة من الظواهر تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وحتى في تطوره ، ومن أهم هذه الظواهر ما هوخطير له تأثيرات سلبية على الاقتصاد، ونذكر منها:

❖ **الفساد :** تعتبر قضية الفساد من القضايا المؤثرة على الاقتصاد الجزائري، وعاملاداعمالنموالاقتصاد غير الرسمي وبالتالي فهويعتبر أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية في الجزائر ، ولقد بدأ الفساد يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل والتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

إن الفساد في الجزائر كان نتيجة للتطورات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها، ويمكن توضيح تطور الفساد للفترة 2010 -2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : تطور الفساد في الجزائر للفترة 2010 – 2012 .

السنوات	مؤشر الفساد	الرتبة	عدد الدول
2010	**2.9**	**105**	**178**
2011	**2.9**	**112**	**182**
2012	**3.4**	**105**	**176**

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية.

يمكن توضيح العوامل التي أدت إلى ظهور الفساد وتغلغله داخل القطاعات المختلفة طوال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في:

- النظام الاقتصادي المتبع.
- الفترة الانتقالية التي مرت بها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بسبب عدم وجود الظروف الملائمة التي تستوعب هذا الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.
- عدم كفاءة النظام الضريبي والمالي: حيث ضعف النظام المصرفي وضعف الرقابة التي يطبقها النظام المصرفي كلفها خسارة مبالغ ضخمة خاصة إثر قضية بنك الخليفة.
- غياب الحكم الراشد : خلق جوا ملائما للفساد ، حيث يعرف الحكم الراشد من طرف البنك العالمي سنة 1992 على أنه يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعاله.

2.5.تقليد العلامات التجارية:

إن الثورة التكنولوجية والصناعية التي يعيشها العالم اليوم ، جعلت العالم يتقارب مما نتج عن ذلك ظهور ظاهرة تقليد العلامات التجارية، والجزائر من بين الدول التي أصبحت تعاني من هذه الظاهرة.

يعتبر التقليد والغش التجاري أهم عنصرين أصبح المستهلك الجزائري يعاني منها، ويرجع السبب في ذلك إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، ولقد احتلت الجزائر مراتب غير مشرفة عالميا في مجال المنتجات المقلدة، وتأخذ الأشكال التالية (طهرات 2012، الصفحة 160) :

❖ **التقليد:** وهو أكثر الصور انتشارا ويأخذ الأشكال التالية :

- التقليد الشفوي : مثل Abibas – Adidas
- التقليد الشكلي: قد يأخذ إشعارا أو رسما يشبه الشعار الأصلي.
- التقليد في ترابط الأفكار: تقليد العلامة التجارية المشهورة.

❖ **القرصنة:** وتأخذ أشكال:

- قرصنة الأسطوانات: عبارة عن استنساخ الأفلام والفيديوهات والبرمجيات في صورة رقمية.
- قرصنة الفيديوكاسيت : طبع وتوزيع الفيديوهات في شكل أقراص سمعية بصرية.
- قرصنة الانترنت: هي تحميل مواد غير معتمدة عبر الانترنت بطرق غير قانونية عن طريق المواقع الالكترونية.
- سرقة الإشارة: عن طريق سرقة إشارات أوتشفيرها وبثها في شكل قنوات مرئية أوعلى شكل تسجيلات.

❖ **أبرز الدول المصدرة للمنتجات المقلدة في الجزائر:**

لقد أصبحت السوق الجزائرية سلة مهملات لمنتجات البلدان الأجنبية خاصة في ظل انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة اعتماد الجزائر في سد احتياجاتها على الاستيراد.

وتعتبر الصين أكبر دولة مصدرة للسلع المقلدة للجزائر حيث تمثل 57% من إجمالي السلع المقلدة، وتمثل المنتجات التركية والتايوانية 5%، أما هونغ كونغ نسبة منتجاتها الموجهة إلى الجزائر 4% أما باقي الدول الأخرى فتمثل نسبتها 3%.

3.5.تبييض الأموال في الجزائر:

بالإضافة إلى الفساد والتقليد باعتبارهما ظواهر مرتبطة أومصاحبة لوجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، هناك ظاهرتي تبييض الأموال والغش الضريبي.

❖ **تبييض الأموال في الجزائر**

لقد عرف الاقتصاد الجزائري نمو لظاهرة تبييض الأموال نظرا للأوضاع السياسية الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، من خلال تفشي الكثير من الظواهر السلبية كالرواج الكبير لتجارة المخدرات وانتشار الأسواق الموازية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، وانتشار الفساد بأنواعه واستفاد غاسلوا الأموال من هذه الأوضاع حتى أضحت هذه الظاهرة واقعا اجتماعيا في الجزائر. ومصادر غسيل الأموال في الجزائر:

- **التهريب وتجارة المخدرات**

تشتهر الجزائر بعمليات التهريب التي تقوم بها جماعات عابرة للحدود، وتعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي قبلة لهؤلاء الأشخاص ، وعلى الرغم من تطور حجم التهريب نتيجة تحرير التجارة الخارجية وما نتج عنه من توسع في الاستيراد ، وبروز فوارق الأسعار مع الدول المجاورة ، إلا أن هذه الظاهرة تراجعت خلال السنوات الأخيرة وانحصرت في بعض السلع بسبب الإلغاء التدريجي لدعم أسعار السلع الأساسية.

أ. الجريمة المنظمة والارهاب

تعاني الجزائر شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول من وجود عدد من الجرائم المنظمة التي يمكن استغلال متحصلاتها في جرائم غسل الأموال، خاصة جرائم الإرهاب في التسعينات من القرن الماضي، ووسائل تمويل الإرهاب يكون عن طريق ممارسة أنشطة إجرامية مدرة للأموال كتجارة المخدرات وتهريب السجائر، بالإضافة إلى ابتزاز المواطنين عن طريق العنف أوالتهديد، وكذا عمليات السطوعلى الشركات لنهب ممتلكاتها ، أعمال الخطف وطلب الفدية التي تكاثرت في الآونة الأخيرة.

4.5. الغش الضريبي :

يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكات والممارسات الهادفة لمخالفة القانون ، والتي يستعملها المكلف بالضريبة من أجل التهرب من أداء الضريبة جزئيا أو كليا ،كلف التهرب الضريبي في الجزائر خزينة الدولة مبالغا ضخمة حيث يقوم عدد من التجار إما بالتأخر عن الدفع أو عدم الدفع نهائيا وأمام هشاشة القوانين وعمليات المراقبة، وجمود النظام الضريبي عجزت الدولة عن تحصيل الضرائب مما أثر سلبا عليها.

6.حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

ان تقدير حجم الاقتصاد الرسمي باعتباره ظاهرة خفية من الأمور الصعبة، ولكن رغم ذلك هناك مجموعة من الدراسات قامت كمحاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، سواء عن طريق قياس التشغيل غير الرسمي أوالدخل المتولد عن ممارية هذه الأنشطة.

1.6.تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج(MIMIC)

لقد قام بهذه الدراسة الباحث شنايدر باستعمال أحدث أساليب تقدير القطاع غير رسمي والتي يعتمد في قياس هذه الظاهرة على أسباب ومؤشرات الاقتصاد غير الرسمي.

والنتائج التي توصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة(1999-2006)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
نسبة الاقتصاد غير الرسمي/PIB في الجزائر وفق أسلوب MIMIC	34.9	34,1	34.2	34	33.2	32.5	31.2	31.1	33.1

Source:shneider and al, Ibid,p 21.

من خلال الجدول نلاحظ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وأكبر نسبة كانت لسنة 1999 وهي كنتيجة للاختلالات التي عاشتها الجزائر نتيجة الأوضاع الأمنية ، الاقتصادية ، والاجتماعية السيئة في فترة التسعينات وهي امتداد لأزمة نهاية الثمانينات ، كارتفاع البطالة ، الفقر، وانتشار الفساد.

2.6.قياس الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج Tanzi:

تعتمد هذه الطريقة في قياس الاقتصاد غير الرسمي على بيانات حول العملة المتداولة في الاقتصاد وحجم الودائع الجارية ولأجل.

ولقد تم قياس الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحديد حجم الدخل غير الرسمي كنسبة من PIB للتعبير عن حجم الاقتصاد غير الرسمي، واجريت الدراسة على الفترة من 1970-2004 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم7: تقدير الدخل غير الرسمي في الجزائر 1970-2004.

الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل غير الرسمي	6829,009	44604,417	62192,582	132802,176	507379,396	942858,983	452225,576
نسبة الدخل غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام %	28	27	21	24	25	23	24

Source :Boudellal Ali(2007), economiesouterraine et crisefinanciere en Algerie, Essaid'evaluation, UniverssitéBejaia, p 10.

تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833,673 مليون دج كحد أدنى و862185652 مليون دج كحد أقصى.

وبلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004) ما بين 21% و28%.

3.6. دراسات أخرى لقياس الاقتصاد غير الرسمي :

- **مصالح التخطيط:** قامت مصالح التخطيط بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل ويمثل الجدول تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2003.

الجدول رقم 8: تطور التشغيل الرسمي والغير الرسمي في الجزائر(1992-2003)

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4,286	4,684	5,162	6,027
التشغيل غير الرسمي	688	1,131	911	1,249
إجمالي التشغيل	4,974	5,815	6,073	7,276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل %	13,8	19,4	15	17,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، ص93.

من خلال هذا الجدول رقم 8، نلاحظ أن نسبة التشغيل غير الرسمي انتقلت من 13,8%سنة 1992 إلى 17,2% سنة 2003، مما يدل على تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي.

❖ **الديوان الوطني للإحصاء:**

قام الديوان الوطني للإحصاء في تقديره للتشغيل غير الرسمي ، بأخذ في عين الاعتبار العاملين في البيوت ومساعدي الأسر، وقد خلص إلى ما يلي:

- سنة 1992: بلغ التشغيل غير الرسمي 375.000.
- سنة 1996: بلغ التشغيل غير الرسمي 900.000.

كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي مثلما يوضحه الجدول رقم 9.

الجدول رقم 9 : نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية (1992-2001)

السنوات	1992		1997		2001	
الفئات العاملة	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%
أرباب العمل والمستقلون	340	51,09	797	68,06	808	64,35
الأجراء	352	11,10	455	13,79	682	20,72
المتمهنون ومساعدوالعائلات	105	87,19	143	81,25	158	79,27

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء، 2001..

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1992-2001 ، مما يدل على زيادة نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي.

4.6. تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي:

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 10 : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1988-2006).

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام %
1988	19,5
1990	25.4

32,95	**1998**
13,1	**2000**
42	**2003**
34,4	**2006**

Source :Philippe,A (2002), l'economieInformelle au Maghreb en 2002 , à base des donnée de la banquemondial, WashingtonD.C,2002

يلاحظ من الجدول أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقل من 19,5% سنة 1988 إلى 25,4% سنة 1990، ثم إلى 32,95% سنة 1998، ليبلغ ذروته 42% سنة 2003 ، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر بـ 34,2% سنة 2006.

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي، فنسبة 42 % تعتبر جد كبيرة أي ما يقارب من نصف حجم الناتج المحلي ينتج خارج نطاق الرسمية، ما يحرم الدولة من الإستفادة من مزايا هذا الإقتصاد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتخفيض معدلات البطالة، وزيادة حصيلة إيرادات الدولة من جهة أخرى.

7.الخاتمة :

تعود جذور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى فترة السبعينيات نظرا للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وظل القطاع العام يتصدر الريادة في مجال التشغيل وتوفير المداخيل للأفراد إلى غاية سنة 1985، ولكن بعد هذه الفترة شهدت الجزائر دفعا قويا للمؤسسات غير الرسمية والمتناهية الصغر للتشغيل في ظل فقدان القطاع الرسمي لأدواره الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة، وبذلك تميزت هذه الفترة بتنامي الاقتصاد غير الرسمي نظرا للاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري . فراح الاقتصاد غير الرسمي يتوسع و يزداد، وأمام هذه الأوضاع سارعت الجزائر لإيجاد الحلول خاصة بعد تحسن الأوضاع المالية في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فانخفض معدل البطالة والفقر خاصة بعد تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية التي استفاد منها الفقراء والبطالين.

كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات للحد من ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من الأثار السلبية الناتجة عن وجوده، ومواجهة أشكال الاقتصاد غير الرسمي غير الشرعية كالتهريب وتجارة المخدرات، وإيجاد حلول للبطالة جزئية لأنها من أهم الأسباب المؤدية إلى العمل بالقطاع غير الرسمي.

هناك مجموعة من الظواهر تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وحتى في تطوره، ومن أهم هذه الظواهر الفساد إذيعتبر عاملا داعما لنمو الاقتصاد غير الرسمي، الذي بدأ يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل والتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1.7.نتائج البحث: لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي:

- ✓ إن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، وتعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، تنامي مستمر إذ تطور منذ الاستقلال، وفي أعقاب الاقتصاد المخطط وكذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينات والتسعينات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهوما انعكس سلبا على نمو الظاهرة في البلد ويؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي من خلال المستويات التي يتواجد بها الجزائر في ثلاثة أسواق: سوق السلع والخدمات، سوق الصرف وسوق العمل.

- ✓ ومن بين القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمال غير الرسمية، قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يسبب البطالة والفقر والتضخم، الفقر يسبب النمو.
- ✓ كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات للحد من ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن وجوده، والاستفادة من مزاياه خاصة وإن الاقتصاد غير الرسمي الشرعي يساهم في التقليص من حجم الفقر، ومواجهة أشكال الاقتصاد غير الرسمي غير الشرعية كالتهريب وتجارة المخدرات .

2.7. التوصيات والاقتراحات: بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، استطعنا أن نلتمس بعض الحقائق والتي رأينا أن اقتراحها يساعد بلدي الجزائر في التخفيف من حدة الفقر، ووضعها في مصاف الدول المتطورة، وتتمثل هذه الاقتراحات والتوصيات فيما يلي:

- ✓ التركيز على الاستثمار في القوى البشرية، من تعليم وصحة وتغذية.
- ✓ التأكيد على رفع الإنفاق الحكومي على تلك الأمور التي لا يمكن لغير الدولة القيام بها، بما في ذلك الاستثمارات في القوى البشرية والبنية التحتية، والابتعاد على الدعم الذي لا يكون موجها توجها دقيقا، فالملاحظ أن أغلب الدعم الذي تقدمه الدولة لأصحاب الدخول المنخفضة لا يصل إليهم، وهذا ما يشجعهم للالتجاء للاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ يجب على الجزائر استغلال عائدات البترول استغلالا استراتيجيا يحميها من التعرض إلى آثار تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الفقراء؛
- ✓ الاستفادة من مزايا الاقتصاد غير الرسمي لأنه يعتبر الملاذ الأخير للفقراء، والجزائر سارت في خطوات صحيحة في تجربة مواجهة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج العاملين فيه في الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ محاربة الأنشطة غير الرسمية وغير الشرعية لأنها تضر بالاقتصاد حيث تزيد من الآفات والمشاكل التي يعانون منها كالتوجه للمخدرات والجريمة لكسب الرزق.

8. قائمة المراجع :

1. أحمد هني. (1999). اقتصاد الجزائر المستقلة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. عاطف وليم. (2005). الاقتصاد الظلي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

3. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي. (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.
4. عبد الحميد قومي، حمزة عايب. (2011). سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر. الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (صفحة 08). الجزائر: جامعة المسيلة .
5. عبد المالك معراجي. (2007). أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة: حالة مصر والجزائر. الملتقى الوطني الثالث حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض والمداخل القياسية (صفحة 64). الجزائر: المركز الجامعي سعيدة.
6. عزوز علي، بوزيان باسط. (2007). الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر. الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (صفحة 82). الجزائر: المركز الجامعي سعيدة.
7. علي بودلال. (2014). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2001) . مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65 ،لبنان، 71.
8. عمار طهرات. (2012). فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع والحلول. مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 2، جامعة مستغانم، 160.
9. فريديرك شنايدر، دومينيك أنستي. (2002). الاختباء وراء الظلال، نموالاقتصاد الخفي سلسلة قضايا اقتصادية. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
10. قورين حاج قويدر ،عاشور كتوشى. (2006). ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي حالة الجزائر. ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. الجزائر: جامعة بومرداس.
11. لخضر عبد الرزاق مولاي. (2012). تقييم أداء وسياسات الشغل في الجزائر، 2000-2001. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 54.
12. محمد زعلاني. (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري. أبحاث اقتصادية وإدارية ،، العدد10 جامعة محمد خضير، بسكرة، 200.